

الملابس المسامية تقي الأطفال من قرط التعرق

برلين - أوردت مجلة "بيبي & فاميليه" الألمانية أن قرط التعرق لدى الأطفال قد يرجع لأسباب عدة أبرزها زيادة الوزن وفرط نشاط الغدة الدرقية، بالإضافة إلى الاستعداد الوراثي.

وأوضحت المجلة المعنية بالأسرة والطفل أن قرط التعرق غالباً ما يظهر في الإبطين والكفين وأحياناً في باطن القدم، علماً بأنه يمكن أن تصاب به مواضع أخرى من الجسم.

وعن كيفية علاج قرط التعرق لدى الأطفال أوضحت المجلة الألمانية أنه إذا كانت الإصابة بقرط التعرق موضعية فقط يمكن حينئذٍ أن تعمل مضادات التعرق المحتوية على المسادة الفعالة المعروفة باسم "سداسي هيدرات كلوريد الألومنيوم" على الحد من زيادة إفراز العرق في هذه الأماكن.

ويمكن أيضاً استخدام تقنية العلاج بالاشعاع الكهربي لعلاج اليدين والقدمين التي يتم خلالها تعريض

المناطق المصابة بالتعرق إلى تيار كهربائي ثابت وبسيط حيث يعمل ذلك على التقليل من نشاط الغدة العرقية. وفي الحالات المستعصبة التي يُعيق فيها قرط التعرق الأطفال عن ممارسة حياتهم بشكل طبيعي عادة ما يلجأ الأطباء إلى العمليات الجراحية التي يتم خلالها استئصال المناطق المليئة بالغدة العرقية في الجلد مثلاً.

ومن ناحية أخرى يمكن التخفيف من حدة التعرق من خلال مواءمة نمط الحياة، حيث ينبغي التخلي عن الأطعمة الحريفة والمشروبات الساخنة للغاية، مع مراعاة ارتداء الملابس المسامية التي تسمح بفاذ الهواء قدر الإمكان، بالإضافة إلى ممارسة تمارين الاسترخاء.

ويعد قرط التعرق اضطراباً يتسبب في اختلال التوازن الهرموني الذي يؤدي إلى تعرق الجسم بغزارة وهو أمر شائع لدى الأطفال.

نصائح

ملح البحر.. وسيلة رائعة لتقشير الجسم

قالت الدكتورة ماريون مورس - كاري إن ملح البحر يعد وسيلة رائعة لتقشير الجسم، حيث يعمل على إزالة القشور الميتة من ناحية ويسهم في تنشيط سريان الدم من ناحية أخرى، ومن ثم تجدد البشرة بمظهر نقي يشع نضارة وحيوية.

وأضافت طبيبة الأمراض الجلدية أن استخدام ملح البحر كمستحضر لتقشير الجسم يعد مناسباً للبشرة الدهنية ذات المسام الكبيرة، بينما لا يعد مناسباً للبشرة الجافة والحساسة.

وأشارت مورس - كاري إلى أنه لا يجوز استخدام ملح البحر كمستحضر لتقشير بشرة الوجه.

ويتم استخراج ملح البحر عادة عبر عمليات غير معقدة وقليلة الخطوات الأمر الذي يجعله أكثر فائدة من غيره من أنواع الملح الأخرى.

وتنصح مورس - كاري باستخدام ملح البحر كوسيلة رائعة لتقشير الجسم، حيث يعمل على إزالة القشور الميتة من ناحية ويسهم في تنشيط سريان الدم من ناحية أخرى، ومن ثم تجدد البشرة بمظهر نقي يشع نضارة وحيوية.

وأضافت طبيبة الأمراض الجلدية أن استخدام ملح البحر كمستحضر لتقشير الجسم يعد مناسباً للبشرة الدهنية ذات المسام الكبيرة، بينما لا يعد مناسباً للبشرة الجافة والحساسة.

وأشارت مورس - كاري إلى أنه لا يجوز استخدام ملح البحر كمستحضر لتقشير بشرة الوجه.

ويتم استخراج ملح البحر عادة عبر عمليات غير معقدة وقليلة الخطوات الأمر الذي يجعله أكثر فائدة من غيره من أنواع الملح الأخرى.

تطبيق إلكتروني لوقاية أطفال تونس من الكراهية والعنف

تونس - أكد أيمن المثلوثي منسق مشروع التوقي من التطرف العنيف وخطاب الكراهية بمنتهى العلوم الاجتماعية التطبيقية أن المنتدى أعد مجموعة من التطبيقات الذكية التي ترمي إلى وقاية الأطفال من الكراهية والعنف.

وأفاد المثلوثي أن المنتدى أعد تطبيقاً تفاعلياً يمكن من الإجابة على استفسارات الآباء إزاء هواجسهم من احتمال استقطاب أبنائهم إلى خطاب الكراهية، موضحاً أن الأخصائيين بيداغوجيين ونفسانيين أشرفوا على إعداد هذا التطبيق.

ويمكن التطبيق من توجيه الأولياء إلى مسؤولي حماية الطفولة والأخصائيين النفسانيين بمرافق الإدمان الاجتماعي في حال احتاجوا المساعدة لمعالجة إشكالية تعرض الأبناء إلى خطر النزوع إلى العنف، وفق المثلوثي.

وقال المثلوثي إن المنتدى قام بتطبيقين آخرين باسم "وقاية" و"كفى" يمكن من الإبلاغ عن أي

محتوى قد ينطوي على مخاطر تدفع الأطفال إلى النزوع إلى العنف، مشيراً إلى أن المنتدى وضع على ذمه وزارة التربية فيما من الصور المتحركة باسم "كابوس" يحاكي عملية استقطاب شباب تونس من طرف إحدى المنظمات الإرهابية على أن يقع عرضه في النوادي المدرسية بعد أن تتولى الوزارة المصادقة عليه.

ونكر أن إحداث هذه التطبيقات يندرج في إطار توفير آليات تقنية تمكن من تعزيز الصمود الرقمي في مواجهة التطرف العنيف والكراهية، لافتاً إلى أن المنتدى ينفذ منذ 2019 مشروع التوقي من التطرف العنيف وخطاب الكراهية الممول بقيمة 250 ألف دولار أميركي من طرف الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية ومساعدتها على الصمود.

وكان المنتدى قد عقد جلسة من الورشات مع عدد من رجال القانون وناشطين في مجال حقوق الإنسان لتفكيك وفهم ظاهرة الخطاب المحرض على العنف.



الخوف من وقوع الأطفال تحت تأثير خطاب الكراهية



السلطة الأبوية على الفتاة يجب ألا تكون مطلقة

شرعنة السلطة الأبوية على المرأة تؤسس للزواج القسري

سلب الفتاة حرية تحديد كفاءة الرجل لحساب ولي أمرها يكرس الخلفات الأسرية

ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن إرغام الفتاة من جانب عائلتها على الزواج من شخص لم تختاره أو تقبل العيش معه لا يمكن أن يؤسس لحياة أسرية مستقرة، لأن العلاقة الزوجية يفترض أن تكون قائمة على التفاهم والتوافق النفسي والعاطفي والاستعداد للتضحية من أجل حياة سعيدة، وهي معايير لا تتوافر عند إجبار المرأة على الزواج.

وقالت عبير سليمان وهي ناشطة حقوقية في قضايا المرأة لـ"العرب" إن "جعل الحياة الزوجية للفتاة رهينة لوجهات نظر أسرتها تكريس للزواج القسري، وانتقال معايير كفاءة شريك الحياة من صاحبة الحق الأصلي إلى شريك الحياة بنص قانوني لا يعني تحريض الفتيات على أسرهن، بقدر ما يهدف الضغط إلى إلغاء المادة من القانون كلياً وترك المسألة بين المرأة وعائلتها قائمة على التفاهم، لا امتلاك كل طرف أوراق ضغط على الآخر وتحويل العلاقة بينهما إلى عناد وصراع.

المسألة الكفاءة مادية كانت أم اجتماعية، وعلى أي أساس يمكن أن يحدد الولي الأمي الذي لم يتعلم كفاءة الشخص الذي اختارته فتاة جامعية واعية.

ويرى متابعون للجدل الدائر حول القضية أن الرخص الواسع لتكريس السلطة الأبوية على المرأة عند اختيار شريك الحياة بنص قانوني لا يعني تحريض الفتيات على أسرهن، بقدر ما يهدف الضغط إلى إلغاء المادة من القانون كلياً وترك المسألة بين المرأة وعائلتها قائمة على التفاهم، لا امتلاك كل طرف أوراق ضغط على الآخر وتحويل العلاقة بينهما إلى عناد وصراع.

أثار قانون الأحوال الشخصية المصري الذي يمنح الأب أو وكيل المرأة حق المطالبة قضائياً بفسخ عقد زواجها إذا زوجت نفسها شخصاً غير كفاء دون العودة إلى أسرتها جدلاً واسعاً في صفوف النساء، خاصة وأنه لم يحدد تدقيقاً للمقصود بالكفاءة، ولم يمنح القانون الجديد أي سلطة للفتاة للاعتراض على قرار ولي أمرها أمام القضاء، أو الطعن في مبرراته.



أميرة فكري
كاتبة مصرية

خلصت دراسة صادرة قبل ثلاث سنوات عن الاتحاد النسائي العربي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن أكثر من نصف الفتيات العربيات أصبحن يخترن من يتزوجن، وعكس ذلك وقتها حجم الارتفاع في منسوب الوعي الأسري حول مزايا حرية المرأة في اختيار شريك حياتها بحثاً عن مستقبل آمن وحياة عائلية مستقرة.

واليوم تواجه الحكومة المصرية غضباً سياسياً ضد نصوص قانون الأحوال الشخصية الذي قدمته إلى مجلس النواب أخيراً، ويتضمن مادة تتيح لولي المرأة أو وكيلها أو المسؤول عنها المطالبة قضائياً بفسخ عقد زواجها إذا زوجت نفسها شخصاً غير كفاء دون العودة إلى أسرتها للحصول على صك بالموافقة بمجرد أن عائلتها قالت إنه لا يناسبها.

إرغام العائلة للفتاة على الزواج من شخص لم تختاره أو تقبل العيش معه لا يؤسس لحياة أسرية مستقرة



ويفضي الربط بين الدراسة والقانون إلى حقيقة مفادها أنه في أحيان كثيرة تكون التشريعات عائقاً أمام تحقيق الاستقرار الأسري بمجرد أن ما جرى يخالف الاعتراف والعادات والتقاليد السائدة في مجتمعات عربية يجاهد فيها الشباب والفتيات للتحرر من الهيمنة الأبوية على قراراتهم، خاصة في ما يتعلق باختيار شركاء حياة مناسبين.

ويجعل وضع مادة خاصة في قانون مصري مثل الأحوال الشخصية تجعل اختيار الزوج حقا أصيلاً للأسرة لا للفتاة النص يفقد للحد الأدنى من الرشادة، لأنه يجعل المرأة أسيرة لقرار ولي أمرها في انتقاء من ترتاح له في حياتها الزوجية ويكون أميناً عليها.

ومعضلة النص المثير للجدل أن السلطة الأبوية على المرأة عند اختيار شريك حياتها تنتقل من العرف إلى التشريع بقانون، فكثير من الفتيات يؤيدن النص للاستقلال بقرار الزواج ولا يملك أي فرد التدخل في ذلك.

ويمنح النص القانوني وكيل المرأة مبررات واهية يستند عليها في تعطيل زواجها من أي شخص تقبل أن يكون شريك حياتها، كان يكون غير كفاء دون وضع تعريف محدد ومعايير واضحة



عبير سليمان
الإجبار على الزواج من شخص يعينه قد يدفع إلى الخيانة

وأكدت سليمان وهي أيضاً محامية في القضايا الأسرية أن كفاءة الزوج حق أصيل لأي فتاة، وإلا تحولت الحياة الأسرية إلى حلبة صراع تمهد الطريق للطلاق، والمرأة التي تعلمت وانخرطت بين ثقافات كثيرة ومررت بتجارب عديدة إلى حين بلوغها أو تخرجها من الجامعة بإمكانها التمييز بشكل جيد بين ما هو في مصلحتها وبين ما لا يناسبها ويتقاطع مع شخصيتها.

ويخشى متخصصون في العلاقات الأسرية أن يكون تكريس السلطة الأبوية في اختيار شريك الحياة سبباً في تصاعد لجوء الفتيات إلى الزواج السري بزريعة وضع الأسرة أمام الأمر الواقع حفاظاً على مصلحتهن ولتجنب أن يحملن لقب مطلقات وهن في سن صغيرة، وهناك حوادث كثيرة لذات الأسباب بطلانها فتيات في مدارس وجامعات.

صحيح أن بعض الزيجات التي تأسست على علاقات عاطفية متسارعة انتهت بالطلاق، لكن فكرة احتكار الأسرة للسراي بعيداً عن وجهات نظر الفتاة ومشاورتها في القبول أو الرفض أو الضغط عليها وترهيبها بالحرمات من الميراث والطرود والمقاطعة لإجبارها على شباب يعينه ستجعل حياتها تعيسة.

والأولى سن تشريع يعاقب العائلة على ذلك لا أن يقوي شوكتها ويكرس وصايتها على النساء.

وهناك من يهون من خطورة ذلك، لكن تكفي الإحصائية التي صدرت مؤخراً عن محاكم الأسرة المصرية للوقوف على الدعايات السلبية لسلب الفتاة الحق في اختيار زوجها بحرية من جانب ولي أمرها، فقد بلغت نسبة المطلقات اللاتي أقدمن على الانفصال بسبب الزواج بالإكراه 52 في المئة، وهي كفاءة بحتمية تغيير قناعات العائلات تجاه احترام قدسية قرار الزواج.

ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن إرغام الفتاة من جانب عائلتها على الزواج من شخص لم تختاره أو تقبل العيش معه لا يمكن أن يؤسس لحياة أسرية مستقرة، لأن العلاقة الزوجية يفترض أن تكون قائمة على التفاهم والتوافق النفسي والعاطفي والاستعداد للتضحية من أجل حياة سعيدة، وهي معايير لا تتوافر عند إجبار المرأة على الزواج.

وقالت عبير سليمان وهي ناشطة حقوقية في قضايا المرأة لـ"العرب" إن "جعل الحياة الزوجية للفتاة رهينة لوجهات نظر أسرتها تكريس للزواج القسري، وانتقال معايير كفاءة شريك الحياة من صاحبة الحق الأصلي إلى شريك الحياة بنص قانوني لا يعني تحريض الفتيات على أسرهن، بقدر ما يهدف الضغط إلى إلغاء المادة من القانون كلياً وترك المسألة بين المرأة وعائلتها قائمة على التفاهم، لا امتلاك كل طرف أوراق ضغط على الآخر وتحويل العلاقة بينهما إلى عناد وصراع.

والمعضلة الأكبر أن معايير كفاءة الزوج عند أغلب الأسر العربية، لا المصرية على وجه التحديد، تخضع إلى مسائل اقتصادية واجتماعية بالأساس بدعوى تامين حياة الفتاة مستقبلاً، وانتقاء شريك حياة تكون لديه مقدرة مادية على توفير احتياجاتها، ويكون منتظماً لعائلة تعيش في مستوى اجتماعي معقول أو مثالي كنوع من الوجاهة والتفاخر.

ولا تعير الأسر المسائل العاطفية والراحة النفسية اهتماماً، وهناك عبارة تذكرون نابتة على ألسنة الآباء والأمهات لتبرير مواقفهم بشأن "الجب سيأتي بعد الزواج"، أي أن المعايير التي صارت أغلب الفتيات تحدها في شريك الحياة تتناقض بشكل كلي تقريباً مع تلك التي تخصها الأسر بشأن الزوج الذي سيوافق على قبوله، وهنا ممكن الخطورة في القانون.

وحدد التشريع الجديد شرطاً واحداً يعيق ولي المرأة عن فسخ عقد الزواج وهو أن تكون حاملاً أو أنجبت أطفالاً، وهنا يطرح سؤال ماذا لو حدثت مشكلة بين الأسرتين بعيداً عن الشباب والفتاة واختلفت لأي سبب؟ كيف يمكن حماية الزوجين من بطش "الولي" إذا قرر اللجوء إلى القضاء لفسخ العقد بدعوى أن خطيب أو زوج ابنته ليس كفاءاً؟

ولم يمنح القانون الفتاة أي سلطة للاعتراض على قرار ولي أمرها أمام القضاء أو الطعن في مبرراته في تكريس لفرض الولاية على المرأة حتى بأهم قراراتها وهي الزواج، رغم أن دار الإفتاء المصرية ومؤسسة الأزهر قالتا صراحة إن إجبار